جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

٧٢٥ - ٧/١/١٥ جزء ١

# كتاب دوري رقم ( ٣٥) لسنة ٢٠١٢

**********

صدر منشور وزارة المالية رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ بشان تدعيم اطر الحوار المجتمعي حول السياسة المالية والموازنة العامة للدولة متضمناً الآتى :-

تؤكد وزارة المالية على سعيها الدائم لتدعيم التواصل الفعال مع المجتمع من خلال أطار مؤسسي مستدام يحقق اكبر فرصة للمشاركة المجتمعية الناجزة فى تحديد أولويات السياسة المالية للبلاد ، والتى تعمل من خلال أربعة محددات رئيسية تتلخص فى الاتى :

- رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل يتوازن مع الحدود المطلوبة لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل ، ومع العمل – بالتنسيق مع السياسة النقدية- على تخفيف الضغوط التمويلية والتضخمية فى الاقتصاد المحلى .
- استعادة الاتجاه النزولي لمعدلات العجز والدين مرة أخرى والوصول بهما الى معدلات آمنة في الأجل المتوسط بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية فى البلاد
- وحيث ان السياسات الاقتصادية والإصلاحات التي اتبعت فى السابق أدت الى زيادة معدلات النمو ، إلا أنها لم تستطع تحقيق العدالة الاجتماعية على النحو المرجو ، لذا فالمطلوب العمل على توليد موارد جديدة وحقيقية تسمح بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام بحيث يتم توجيه قدر اكبر من هذه الموارد للإنفاق على المجالات التنموية والمجالات ذات المكون الاجتماعي المرتفع مثل الصحة والتعليم ، وذلك بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة للمواطن ، ومن دون ان يكون ذلك تبعات مالية سلبية على الأجيال القادمة .
- إتاحة مساحة مالية كافية تسمح بالمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التى قد تحدث فى اى وقت خاصة فى ظل اقتصاد عالمي لا يزال مضطربا ويعانى من مشكلات هيكلية تؤثر على استقرار أسواقه .

...فان وزارة المالية ستضطلع بما يلي :

أولا : تتولى وحدة السياسات المالية الكلية إعداد بيان مختصر لطرحه للحوار المجتمعي ضمن الإطار العام للسياسة المالية والإجماليات المقدرة بمشروع الموازنة الجديدة والأولويات الاقتصادية والاجتماعية وذلك فى ضوء الاطار العام للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكذا المحددات الاقتصادية المحلية والخارجية ، مع عرض مجمل لأهم الإجراءات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف .وعلى ان يتم نشر هذا البيان ، وطرحه على مدونه خاصة بوزارة المالية

ب- تتولى قطاع مكتب الوزير تفعيل وإدارة مدونة وزارة المالية على الرابط http:// midanelmaliva wordpress.com وعلى ان يتلقى القطاع التعليقات والاستفسارات الواردة على المدونة وتوجيهها للجهات المختصة ومتابعة الرد على هذه الاستفسارات وتحميلها على المدونة .

ثالثا : يتم تجميع أهم المقترحات الوارده من الجمهور ودمجها فى مشروع الموازنة العامة للدولة قبل عرضه ومناقشته فى مجلس الوزراء .

على الجهات المعنية بالوزارة والجهات التابعة لها تنفيذ ما تقدم من منطلق حرص تحقيق مبدأ الشفافية والمشاركة فى الحوار المجتمعي

صدر في : ٢٠١٢/٤/١٢

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

"محاسب /عبد الستار محمد قطب"

" كتاب دورى رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٢

**********

- إيماء الي الكتاب الدوري رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبار من ١/ ٧ /٢٠١٢ ما يلي :-

أولا :- انشاء الوحدة الحسابية للهيئة العامة للتأمين الصحي بمنطقة البحر الأحمر — الرقم الكودى ٤٠٨٠٠٦٨

ثانيا :- ينتهي اشراف الوحدة الحسابية لفرع جنوب الصعيد بالهيئة العامة للتأمين الصحي بقنا على حسابات الهيئة للتأمين الصحي ــ بمنطقة البحر الأحمر .

ثالثا :- تؤول الأرصدة الخاصة بحسابات الهيئة للتأمين الصحي ــ بمنطقة البحر الأحمر نقلاً من الوحدة الحسابية لفرع جنوب الصعيد بالهيئة العامة للتأمين الصحي بقنا الى الوحدة الحسابية المنشأة بالبند أولاً .

في : ٦ / ٤ / ٢٠١٢

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ محمد عبده مصطفى "

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دورى رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٢ "
**********

- إيماء الي القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ والمتضمن فى المادة (١١) منه انشاء هيئة مستقلة تسمى هيئة الرقابة النووية والإشعاعية .

- تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١/ ٧ /٢٠١٢ ما يلي :-

أولا :- انشاء وحدة حسابية باسم

" الوحدة الحسابية لهيئة الرقابة النووية والإشعاعية " الرقم الكودى

تتبع رئيس مجلس الوزراء ١٠٣٠٠١٠٣

( موازنة جهاز اداري )

ثانيا :- ينتهي اشراف الوحدة الحسابية للمركز القومي للامان النووي بهيئة الطاقة الذرية على حسابات هيئة الرقابة النووية والإشعاعية .

ثالثاً :- تؤول الأرصدة الخاصة بحسابات هيئة الرقابة النووية والإشعاعية نقلاً من الوحدة الحسابية للمركز القومي للامان النووي بهيئة الطاقة الذرية الى الوحدة المنشأة بالبند أولا .

تحريرا في : / / ٢٠١٢

رئيس
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ محمد عبده مصطفى